الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الاجرام والعقاب

Crime and Punishment

الدكتور محمد علي المليجي

كلية القانون – القانون الجزائي

المحاور

- المخرجات المتوقعة من الدرس
- المقدمة
- تاريخ علم الاجرام والعقاب.
- المدارس القانونية في علم الاجرام والعقاب.
- النظرية الوضعية في علم الاجرام والعقاب
- النظرية الإسلامية في علم الاجرام والعقاب.

المخرجات المتوقعة من الدرس

- بعد إتمام هذا المقرر يتوقع من الطاب أن يكون قادراً:

1- التعرف على التسلسل التاريخي لتطور علم الاجرام والعقاب.

2- الالمام بالمدارس القانونية والاجتماعية التي طورت علم الاجرام والعقاب.

3- بناء موقف ترابطي بين القانون وعلم النفس.

4- القدرة على بناء موقف قانوني سليم حول عقوبة الإعدام.

المقدمة

- علم العقاب أو علم العقوبات بالإنجليزية: Penologyهو العلم المختص بدراسة وسائل معاقبة وقمع السلوك الإجرامي ومنعه ومعاملة السجناء.
- علم العقاب من العلوم المهمة في حياة الفرد والمجتمع، لولا هذا العلم لفقدنا الحس بالأمان والراحة، ولزاد الإجرام والتوحش بين الناس وزادت الكراهية والحقد كثيراً.
- يعتقد أن العقاب شيء سيئ وجهة نظر صحيحة، ولكن في أوقات معينة عندما يكون الإنسان المُعاقِب سيئ فقد يعاقب دون سبب معين، ولكن يعاقب فحسب. ولكن العقاب الصحيح مطلــوب للأفراد الذين يخالفون القانون ويعيثون فساد

المقدمة

- يعَد علم العقاب فرعًا من علم الإجرام، ويتناول فلسفة مختلف المجتمعات وممارساتها في محاولاتها لقمع الأنشطة الإجرامية، وإرضاء الرأي العام عبر نظام معاملة مناسب للأشخاص المدانين بارتكاب جرائم جنائية.
- يعرّف قاموس أوكسفورد الإنجليزي علم العقاب بأنه «دراسة عقوبة الجريمة، وإدارة السجون»، وبهذا المعنى، فإنه يعادل الإصلاحات.

المقدمة

- يهتم علم العقاب بفعالية تلك العمليات الاجتماعية المبتكرة والمعتمدة بهدف منع الجريمة، من خلال قمع النية الإجرامية أو تثبيطها بفضل الخوف من العقاب. لذا فإن دراسة علم العقاب تتعلق بمعاملة السجناء، وإعادة التأهيل اللاحقة للمجرمين المدانين. ويشمل أيضًا بعض جوانب المراقبة (إعادة تأهيل الجناة في المجتمع)، وكذلك علم السجون المتعلقة بالاحتجاز الآمن، وإعادة تدريب الجناة في المؤسسات المؤمنة.

المقدمة

يهتم علم العقاب بالعديد من المواضيع والنظريات، من ضمنها تلك المتعلقة بالسجون (إصلاح السجون، وإساءة معاملة السجناء، وحقوق السجناء، والانتكاسية)، فضلًا عن نظريات أغراض المعاقبة (الردع، والمعاقبة، والتحجيم، وإعادة التأهيل). يهتم علم العقاب المعاصر بشكل أساسي بإعادة التأهيل الجنائي، وإدارة السجون. نادرًا ما ينطبق مصطلح علم العقاب على نظريات المعاقبة وممارستها في بيئات أقل رسمية مثل تربية الأبناء، والإجراءات التصحيحية في المدرسة ومكان العمل.

تاريخ علم الاجرام والعقاب

- اعتمدت النظريات التاريخية على فكرة أن العواقب المخيفة قد تُثبط الجناة المحتملين. يمكن العثور على أمثلة على هذا المبدأ في القانون الدراكوني في اليونان القديمة، والقانون الدموي الذي استمر في عصر النهضة في إنجلترا، عندما وُقِّعت -في أوقات مختلفة عقوبة الإعدام في أكثر من 200 جريمة. وبالمثل، قد تفرض عقوبات مخيفة إذا أُرتكبت جريمة تقع تحت طائلة الحدود طبقًا للحديث النبوي في الشريعة الإسلامية.

تاريخ علم الاجرام والعقاب

- تستند النظريات الحديثة حول معاقبة المجرمين وإعادة تأهيلهم كثيرًا إلى المبادئ الواردة في الكتيب المؤثر «حول الجرائم والعقوبات» الذي نشره سيزار، ماركيز بيكاريا في 1764. يركز هذا الكتيب على مفهوم التناسب. يختلف هذا في هذا الصدد عن العديد من أنظمة العقوبات السابقة، مثل القانون الدموي في إنجلترا، الذي بموجبه كانت عقوبة السرقة هي نفسها بصرف النظر عن القيمة المسروقة، ما أدى إلى ظهور التعبير الإنجليزي: «إنك ستشنق سواء سرقت خروفًا أم حملًا». جعل التطور اللاحق لأفكار بيكاريا مفهوم العقوبة غير المميتة أكثر قبولًا. لذا، تجب إعادة دمج السجناء المدانين في المجتمع عندما تنتهي عقوبتهم.

تاريخ علم الاجرام والعقاب

- نتيجة لذلك، طور أخصائيو علم العقاب برامج للتربية المهنية والنفسية للمجرمين المحتجزين في السجون، ومجموعة من أوامر الخدمة والمراقبة المجتمعية التي توفر التوجيه والرعاية اللاحقة للجاني داخل المجتمع. ومع ذلك، من المهم الحفاظ على فرض قدر من العقاب على منتهكي القانون من أجل الحفاظ على النظام الاجتماعي، وتخفيف الغضب الشعبي الذي قد يتسبب في مطالبات بالانتقام القاسي.

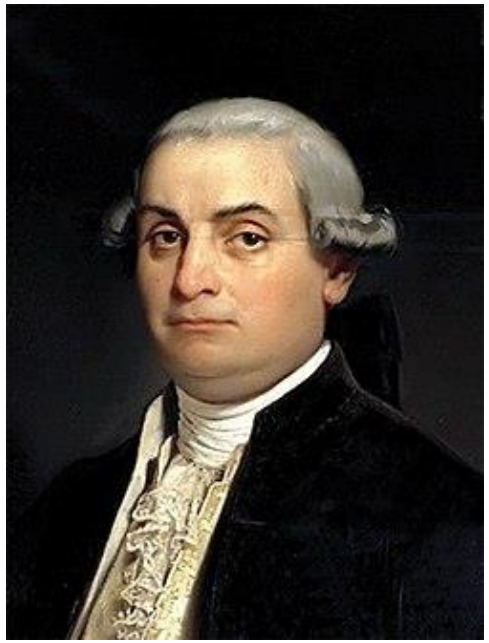

تاريخ علم الاجرام والعقاب

- تحول علم العقاب في العصر الحديث من العقوبة القائمة على العقاب إلى شكل من أشكال التقويم المجتمعي. تشتمل الإصلاحات المجتمعية على إدارة الجناة والإشراف عليهم في المجتمع. يتبع هؤلاء الجناة الأوامر التي تفرضها المحكمة إما بدل السجن، أو شرطًا لإطلاق سراحهم بإفراج مشروط من السجن. وهذا يعني أنه يجب عليهم تقديم تقارير منتظمة إلى ضابط إصلاحياتهم المجتمعية، وقد يضطرون إلى المشاركة في العمل المجتمعي غير مدفوع الأجر، وبرامج إعادة التأهيل

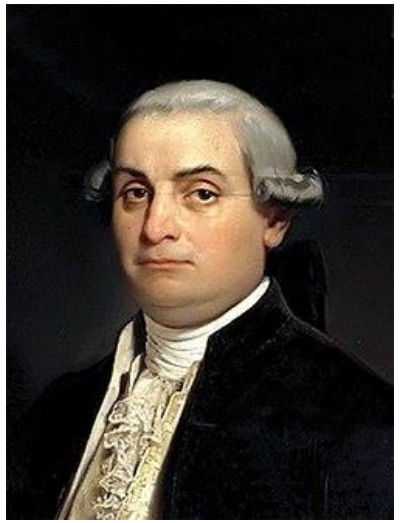

كويز

- 1 –علم العقاب هو العلم المختص بدراسة وسائل معاقبة وقمع السلوك الإجرامي ومنعه ومعاملة السجناء
- 2- يعرّف قاموس أوكسفورد الإنجليزي علم العقاب بأنه «دراسة عقوبة الجريمة، وإدارة السجون»، وبهذا المعنى، فإنه يعادل الإصلاحات.

كويز

- 1 –الإجابة صحيحة
- 2- الإجابة صحيحة.

علم الاجرام والعقاب الأناركي

- علم الإجرام الأناركي أو علم الإجرام اللاسلطوي، هو مدرسة فكرية في مجال علم الإجرام. تستمد هذه المدرسة نفوذها وأفكارها من النظرية الأناركية وتطبيقاتها. يستند علم الإجرام الأناركي على رؤى المنظرين الأناركيين مثل بيير جوزيف برودون وبيتر كروبوتكين، إذ يؤكد النهج الذي يتّبعه الباحثون الأناركيون في علم الإجرام الفكرة التي يؤمن أتباع النظرية بها، والمتمثلة بالآثار الضارة للدولة. وجه الباحثون في علم الإجرام الأناركي –الذين طرح عدد منهم أعمالًا في هذا المجال خلال سبعينيات القرن الماضي– انتقاداتهم للركائز السياسية لعلم الإجرام، وشددوا على الأهمية السياسية لبعض أنواع الجرائم التي لا تُقيّم عادةً على أنها سياسية.

علم الاجرام والعقاب الأناركي

- ولذلك يميل الباحثون في علم الإجرام الأناركي إلى تأييد أشكال العدالة غير التابعة للدولة. تشترك المبادئ والحجج التي يقوم عليها علم الإجرام الأناركي في بعض السمات مع تلك التي يستند إليها علم الإجرام الماركسي وعلم الإجرام النقدي وغيرهما من المدارس الفكرية المشمولة ضمن هذا العلم، على الرغم من اختلافهم في العديد من النواحي.

أسس علم الاجرام والعقاب الأناركي

- لا تُعتبرالأنكارية أيديولوجيةً منفردةً، فهي أسلوب يشتمل على مجموعة متنوعة من النظم والممارسات العقائدية، التي يجمع ما بينها كل من الاعتقاد المتمثل بقسرية الدولة واستغلاليتها وطبيعتها المدمرة، ومناصرة الأشكال التنظيمية غير الهرمية، والمساعدة المتبادلة. تتسم الأناركية بمعاداتها للسلطوية، إذ تعارض بعض الأيديولوجيات كالماركسية والنسوية مثلًا أشكالًا معينةً من السلطة.

أسس علم الاجرام والعقاب الأناركي

- بينما يعارض الأناركيون السلطة في حد ذاتها، بما في ذلك كل من الرأسمالية والدولة والدين المنظم والنظام الأبوي، الذين يُعتبرون مفاهيمًا متداخلة فيما بينها بالنسبة لهم. وبناءً على ذلك، تشكك الأناركية في الحكمة التقليدية الصادرة عن أشكال السلطة تلك كالأفكار المتمحورة حول الكلّية مثلًا، وتسعى الأناركية إلى تحقيق التعددية والكثرة في مجال الأبستمولوجيا وفلسفة الجمال. يرى الأناركيون «الأناركية» على أنها مجتمع دون حكام، وليس كمجتمع دون نظام.

أسس علم الاجرام والعقاب الأناركي

- تكمن جذور علم الإجرام الأناركي في انتقادات القانون والشرعية التي صاغها الأناركيون الكلاسيكيون مثل ميخائيل باكونين، وألكسندر بيركمان، وإيما جولدمان، ووليام غودوين، وبيتر كروبوتكين، وبيير جوزيف برودون، وماكس شتيرنر. تصوّر كل واحد من هؤلاء الأناركيين الكلاسيكيين أشكالًا للنظام الاجتماعي، من شأنها تعظيم الحرية الفردية وتشجيع التنظيم الذاتي في غياب الدولة. أعد كروبوتكين تقريرًا موسعًا عن علم اجتماع القانون، والذي زعم فيه مساهمة الهياكل القانونية القائمة -في بعض جوانبها- في حماية الأثرياء أو الدولة في المقام الأول، ليُعتبر بذلك واحدًا من أوائل الباحثين في علم الإجرام الذين درسوا الأسباب الاجتماعية وراء الجريمة.

أسس علم الاجرام والعقاب الأناركي

- ألقى كروبوتكين اللوم على القانون –ولا سيما ذلك الذي يحمي الملكية الخاصة والدولة- فيما يتعلق باستمرار الأعمال الإجرامية وإثارة الأمراض الاجتماعية لم يؤمن كروبوتكين بأهمية منع الجريمة، إذ اعتقد أن العقوبة تظهر أسوأ ما في الناس، بالإضافة إلى تعزيزها لسلطة الدولة على حياتهم. اعتقد كروبوتكين أن معظم الجرائم ستختفي بعد إلغاء الملكية الخاصة واستبدال التعاون والحاجة البشرية بالربح والمنافسة باعتبارهما مبادئ إرشادية للمجتمع، إذ يرى أن كل من المفاهيم البديلة للعدالة الاجتماعية والأشكال البديلة للتضامن الاجتماعي ستحل محل الهياكل القائمة للعدالة الجنائية وسيادة القانون ضمن هذا الإطار، وذلك بصفتهم أدوات مستخدمة للتخفيف من حدة السلوك المعادي للمجتمع

أسس علم الاجرام والعقاب الأناركي

- يعرّف الباحث في علم الإجرام الأناركي جيف فيريل اتحاد عمال العالم الصناعيون (أي. دبليو دبليو) الأناركي النقابي باعتباره سلفًا لعلم الإجرام الأناركي. برز الاتحاد في الولايات المتحدة خلال أوائل القرن العشرين، حين اعتبر «القانون والنظام» بمثابة شكل من أشكال السلطة المتمثلة في الطبقة الحاكمة على حساب الطبقة العاملة، لذا استحدث تكتيك «في حالة الإضراب عن العمل»، الذي يعني امتثال العمال للقواعد بشكل صارم من أجل إبطاء سير العمل. يزعم فيريل أن استعانة الباحثين في علم الإجرام بالتقاليد الأناركية تمكّنهم من التصدي إلى «النظام الاجتماعي الذي يزداد استبدادًا». تساعد المنظورات الأناركية ضمن هذا الإطار في فهم أشكال السلطة والمقاومة

كويز

- علم الإجرام الأناركي أو علم الإجرام اللاسلطوي، هو مدرسة فكرية في مجال علم النفس الجنائي
- تلعب الورثة والدورة البيولوجية دورا في سلوك الافراد الاجرامي.

كويز

- الإجابة خطأ
- الإجابة صحيحة.

النظرية الإسلامية في الجريمة والعقوبة

- فقه العقوبات الإسلامي، قانون جنائي يتوافق مع الشريعة الإسلامية. لا يمتلك الفقه الإسلامي مجموعة مميزة من «القوانين الجنائية» بالمعنى الحرفي. يقسّم الجرائم إلى ثلاث فئات مختلفة اعتمادًا على الجريمة: الحدود (جرائم تعاكس رغبة الله، والتي حُددت عقوباتها في القرآن والأحاديث النبوية)، والقصاص (الجرائم ضد الفرد أو الأسرة التي تكون عقوبتها بمثابة قصاص متساوٍ في القرآن والأحاديث)، والتعزير (الجرائم التي لم يُذكر عقوبتها في القرآن والأحاديث، وتُترك لتقدير الحاكم أو القاضي). يضيف البعض الفئة الرابعة، السياسة (الجرائم ضد الحكومة)، بينما يعتبرها البعض الآخر جزءًا من جرائم الحد أو التعزير.

النظرية الإسلامية في الجريمة والعقوبة

- لا تستخدم المحاكم الشرعية التقليدية- على عكس المحاكم الغربية الحديثة- هيئة المحلفين أو المدعين نيابة عن المجتمع. تقاضي الدولة الجرائم بحق الله كجرائم حد، ويُتعامل مع جميع القضايا الجنائية الأخرى، بما في ذلك القتل والإصابة الجسدية، على أنها نزاع بين الأفراد مع قاضي إسلامي يقرر النتيجة بناءً على الفقه الشرعي مثل الحنفي والمالكي والشافعي، وتبعهم الحنبلي والجعفري في الفقه الإسلامي

النظرية الإسلامية في الجريمة والعقوبة

- جرى التعامل عمليًا مع القضايا الجنائية من قبل المحاكم التي يديرها الحاكم أو الشرطة المحلية باستخدام إجراءات لم تكن مرتبطة إلا بشكل طليق بالشريعة، وذلك منذ وقت مبكر من التاريخ الإسلامي. أما في العصر الحديث، فقد استُبدلت القوانين الجنائية المستندة إلى الشريعة على نطاق واسع بقوانين مستوحاة من النماذج الأوروبية، على الرغم من إعادة إدخال العديد من البلدان في العقود الأخيرة عناصرًا من فقه العقوبات الإسلامي في قوانينها تحت التأثير المتزايد للحركات الإسلامية.

الحدود في الفقه الاسلامي

- يقسم الفقه الإسلامي التقليدي الجرائم إلى جرائم بحق الله وجرائم بحق الإنسان. يُنظر إلى الأول على أنه ينتهك حدود الله أو «الحدود». حدد القرآن هذه العقوبات، وحددتها السُنّة في بعض الحالات. والجرائم التي يعاقب عليها بالحد هي الزنا (الجماع غير المشروع)، واتهامات لا أساس لها بالزنا، وتناول المسكرات، وقطع الطرق، وبعض أشكال السرقة. اختلف الفقهاء حول ما إذا كانت الردة والتمرد على حاكم شرعي من جرائم الحدود.

الحدود في الفقه الاسلامي

- تتراوح عقوبات الحدود من الجلد العلني إلى الرجم العلني حتى الموت، وبتر الأيدي والصلب. لا يجوز للضحية أو الدولة العفو عن جرائم الحدود، ويجب تنفيذ العقوبات علنًا. ومع ذلك، كانت معايير الإثبات لهذه العقوبات في كثير من الأحيان عالية درجة الاستحالة، ولم تُنفذ بشكل متكرر في الممارسة العملية. إذ أن متطلبات الحدود للزنا والسرقة شبه مستحيلة دون اعتراف، والذي يمكن أن يبطل بالتراجع. نص الفقهاء- بناء على الأحاديث- على وجوب تجنب عقوبات الحدود بالشكوك الدنيا أو الغموض (الشبهات). قُصد من عقوبات الحدود الأكثر صرامة ردع وتجنب خطورة الإساءات ضد الله، بدلًا من تنفيذه.

الحدود في الفقه الاسلامي

- استُبدلت القوانين الجنائية المستندة إلى الشريعة بقوانين مستوحاة من النماذج الأوروبية في كل مكان تقريبًا في العالم الإسلامي خلال القرن التاسع عشر، باستثناء بعض المناطق المحافظة بشكل خاص مثل شبه الجزيرة العربية. جلبت الصحوة الإسلامية في أواخر القرن العشرين دعوات من قبل الحركات الإسلامية للتطبيق الكامل للشريعة. كان لإعادة فرض عقوبات الحدود أهمية رمزية خاصة لهذه الجماعات بسبب أصلها القرآني، وغالبًا ما تجاهل المدافعون عنها القيود التقليدية الصارمة المفروضة على تطبيقها. استُخدمت الحدود عمليًا في البلدان التي دمجت الحدود في القوانين تحت ضغط الإسلاميين، بشكل مقتصد أو لم تُستخدم على الإطلاق، وتباين تطبيقها تبعًا للمناخ السياسي المحلي. كان استخدامها موضوعًا للنقد والنقاش.

عقوبة الإعدام في فقه علم الاجرام والعقاب

- عقوبة الإعدام، عقوبة الموت أو تنفيذ حكم الإعدام هو قتل شخص بإجراء قضائي من أجل العقاب أو الردع العام والمنع. وتعرف الجرائم التي تؤدي إلى هذه العقوبة بجرائم الإعدام أو جنايات الإعدام
- وقد طبقت عقوبة الإعدام في كل المجتمعات تقريبًا، ما عدا المجتمعات التي لديها قوانين مستمدة من الدين الرسمي للدولة تمنع هذه العقوبة. وتعد هذه العقوبة قضية جدلية رائجة في العديد من البلدان، ومن الممكن أن تتغاير المواقف في كل مذهب سياسي أو نطاق ثقافي. وثمة استثناء كبير بالنسبة لأوروبا حيث أن المادة الثانية من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي يمنع تطبيق هذه العقوبة

عقوبة الإعدام في فقه علم الاجرام والعقاب

- واليوم، ترى منظمة العفو الدولية أن معظم الدول مؤيدة لإبطال هذه العقوبة مما أتاح للأمم المتحدة أن تعطي صوتًا بتأييد صدور قرار غير ملزم لإلغاء عقوبة الإعدام. لكن أكثر من 60% من سكان العالم يعيشون في دول تطبق هذه العقوبة حيث أن الأربعة دول الأكثر سكانًا وهي جمهورية الصين الشعبية والهند والولايات المتحدة وإندونيسيا تطبق عقوبة الإعدام.

عقوبة الإعدام في فقه علم الاجرام والعقاب

- طبق تنفيذ حكم الإعدام على المجرمين والخصوم السياسيين في كافة المجتمعات تقريبًا من أجل عقاب الجريمة وقمع المعارضة السياسية. وفي معظم البلدان التي تطبق هذه العقوبة، نجد أن الجرائم التي تستحقها في تلك البلاد هي القتل أو التجسس أو الخيانة أو كجزء من العدالة العسكرية. في بعض البلاد، تستوجب الجرائم الجنسية مثل الاغتصاب والزنا وزنا المحارم واللواط، وكذلك الجرائم الدينية مثل الردة في البلاد الإسلامية عقوبة الإعدام. وفي كثير من الدول التي تطبق عقوبة الإعدام يعتبر الاتجار بالمخدرات جناية تستوجب الإعدام. وفي الصين، ينفذ حكم الإعدام في جرائم مثل الاتجار بالبشر وكذلك في جرائم الفساد الخطيرة. وعرفت جميع جيوش العالم، من خلال المحاكم العسكرية، عقوبة الإعدام ضد جرائم مثل الجبن والهروب من الخدمة أو ساحة المعركة والعصيان والتمرد.

عقوبة الإعدام في فقه علم الاجرام والعقاب

- في عام 1921، كانت تعاقب جريمة قطع الطرق عقابًا شديدًا في أفغانستان . كان يتم سجن اللصوص في أقفاص معلقة وتركهم حتى يموتوا. يرجع تاريخ العمل بالإعدام الرسمي إلى بداية التاريخ المسجل. وتشير معظم السجلات التاريخية والعديد من الممارسات القبلية البدائية إلى أن عقوبة الإعدام كانت جزءًا من نظامها القضائي. وقد تضمنت العقوبات المجتمعية ضد الإساءة بصفة عامة أن يقدم المذنب تعويضًا، بالإضافة إلى العقاب البدني والهجر والنفي والإعدام.

عقوبة الإعدام في فقه علم الاجرام والعقاب

- وفي المجتمعات الصغيرة، كانت الجرائم نادرة. علاوة على ذلك، يتردد الكثير في إصدار أو دعم عقوبة الإعدام على فرد من أفراد مجتمعهم. من أجل ذلك، كانت عقوبتا الإعدام والنفي نادرتين إلى حد بعيد. وعادة، كان التعويض والتجنب هما العقوبتان الكافيتان كشكل من أشكال العدالة

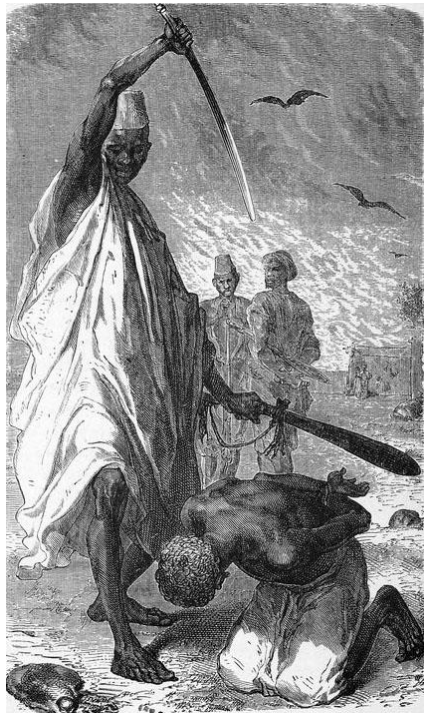

عقوبة الإعدام في فقه علم الاجرام والعقاب

- إن عقوبة الإعدام تمثل قضية مثيرة للجدل في بعض الثقافات. وتتمثل حجة مؤيدي عقوبة الإعدام في أنها تردع الجريمة وتمنع العود، فهم يرونها أقل تكلفةً على الحكومات من حياة المجرم داخل السجن وتعتبر صورة مناسبة من صور العقاب لبعض الجرائم. على صعيد آخر، تتمثل حجة معأرضي هذه العقوبة في أنها تؤدي أحيانًا إلى إعدام الأبرياء وتتحيز ضد الأقليات والفقراء، كما أنها لا تردع المجرمين بشكل أكبر من السجن مدى الحياة بل إنها تشجع ثقافة العنف وتعتبر مكلفة أكثر من السجن مدى الحياة بالإضافة إلى أنها تنتهك حقوق الإنسان.

عقوبة الإعدام في فقه علم الاجرام والعقاب

- تعتبر عقوبة الإعدام مثلها مثل بعض الإجراءات الحكومية المفترض أن تكون في سبيل المصلحة العامة عرضةً للنقد من حيث أنها قد تؤدي إلى الدوافع الشريرة المعاكسة والمخاطر الأخلاقية. ومنذ سبعينيات القرن العشرين، تم رفض افتراضية الردع بإجماع الباحثين والأكاديميين في مجال سياسة العدل استنادًا إلى افتراضية مضادة وهي وحشية السلوك العام

الاتجاه نحو أساليب إعدام إنسانية

- في وقت مبكر في نيو إنجلاند، كان تنفيذ الإعدام موقفا مهيبا ومحزنا، وكان يحضره أحيانًا حشود كبيرة تستمع إلى قبسات إنجيلية[25] من قبل الوعاظ والسياسيين المحليين. وتسجل جريدة Courant أكبر جريدة يومية في كونيتيكت واقعة إعدام عامة في 1 ديسمبر 1803، وتقول «لقد تصرفت الجمعية بطريقة منظمة ومهيبة طوال المناسبة لدرجة تجعل أحد النبلاء المارين والذي له معرفة بدول أخرى بالإضافة إلى هذه الجمعية المهذبة والوقورة، يعتقد أن مثل هذه الجمعية لا يمكن أن توجد في مكان أخر إلا في نيو إنجلاند».

الاتجاه نحو أساليب إعدام إنسانية

- وطالما دعت اتجاهات في معظم دول العالم لتنفيذ عقوبات الإعدام بطريقة أقل ألمًا وأكثر إنسانية. وقد اخترعت فرنسا المقصلة من أجل ذلك السبب في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، كما حظرت بريطانيا الإعدام عن طريق نزع الأحشاء وتقطيع الجسم إلى أربعة أجزاء في باكورة القرن التاسع عشر. من ناحية أخرى تم استبدال الشنق عن طريق ربط الشخص في أعلى سلم أو تدليته من مؤخرة عربة متحركة مما يسبب الموت عن طريق الاختناق، بالشنق حيث يتم إسقاط الشخص من مسافة عالية من أجل فصل الرقبة وقطع الحبل الشوكي.

الاتجاه نحو أساليب إعدام إنسانية

- وفي الولايات المتحدة، تم استخدام الكرسي الكهربي وحجرة الغاز كطرق إعدام أكثر إنسانية بديلة للشنق، لكن حل محلهما الحقنة المميتة الذي لاقى اعتراضًا بسبب الألم الشديد الذي يسببه. على الرغم من ذلك، ما زالت بعض الدول تستخدم طرق الشنق البطيء وقطع الرأس بالسيف والرجم الذي نادرًا ما يتم تطبيقه.

اصلاح السجون في علم والعقاب

- يشير مصطلح إصلاح السجون إلى محاولة تحسين الأوضاع داخل السجون، وتحسين فعالية نظام العقوبات، أو تنفيذ بدائل للسجون. كما أنه يركز على ضمان إعادة أولئك الذين تأثرت حياتهم بالجرائم إلى وضعهم السابق.
- انتشر في العصر الحديث فكرة جعل أماكن المعيشة آمنة ونظيفة، انطلاقًا من أماكن السكان المدنيين وصولًا إلى السجون، على أسس أخلاقية تحترم أن السجون غير الآمنة وغير الصحية تنتهك الحظر الدستوري (القانوني) ضد العقوبة القاسية وغير العادية. تشمل أفكار إصلاح السجون مؤخرًا زيادة الوصول إلى المستشار القانوني والأسرة، والزيارات الزوجية، والأمن الاستباقي ضد العنف، وتنفيذ الإقامة الجبرية باستخدام التكنولوجيا المساعدة.

اصلاح السجون في أوروبا

- كان سجن لو ستينشي أول سجن عام في أوروبا، وشُيد في فلورنسا عام 1297، وتأسست على غراره سجون في عدة مدن أخرى. تزايد الاستخدام الأكثر حداثة من دور السجون التي عُرفت باسم (راسفوي) منذ عام 1600 في هولندا. أُديرت هذه الدور من قبل زوجين، أب وأم، وسيد العمل وسيد الانضباط. اعتاد النزلاء أو الرحالة قضاء وقتهم في غزل الملابس ونسجها وتصنيعها، وقيست منتوجاتهم، وحصل أولئك الذين تجاوزوا الحد الأدنى على مبلغ صغير من المال يمكنهم من خلاله شراء إضافات من الأب داخل المنزل

اصلاح السجون في أوروبا

- استُثني من قاعدة العمل القسري أولئك السجناء الذين لم تتمكن عوائلهم من الاعتناء بهم، ودفعوا مقابل تواجدهم في دور السجون. طُورت مؤسسات خاصة بالمختلين منذ أواخر القرن السابع عشر لتلبية هذه الحاجة ودعيت بيتيرهاوس.

اصلاح السجون في أوروبا

- تراجع استخدام عقوبة الإعدام والتعذيب القضائي خلال القرن الثامن عشر، وهيمن السجن على النظام، على الرغم من أن حركات الإصلاح بدأت فور ذلك تقريبًا. التزمت العديد من البلدان بالهدف كمؤسسة مكتفية ذاتيًا من الناحية المالية، وغالبًا ما كانت المنظمة تتعاقد من الباطن مع رواد الأعمال، على الرغم من أن ذلك تسبب في تزعزعها وحدوث انتهاكاتها الخاصة.

اصلاح السجون في أوروبا

- قادت بلجيكا الطريق لإدخال العقوبة مع وقف التنفيذ للمجرمين لأول مرة في عام 1888، تلتها فرنسا في عام 1891 ومعظم البلدان الأخرى في السنوات القليلة التالية. أُدخل الإفراج المشروط على أساس تجريبي في فرنسا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، مع إدخال قوانين للأحداث في عام 1850، وبدأت البرتغال في استخدامه مع المجرمين البالغين ابتداءً من عام 1861. استفاد نظام الإفراج المشروط الذي أدخل في فرنسا عام 1885 من شبكة رعاية خاصة قوية. جرت الموافقة على الإفراج المشروط في جميع أنحاء أوروبا في مؤتمر السجون الدولي لعام 1910. وقد انخفض عدد نزلاء السجون في العديد من البلدان الأوروبية إلى النصف في النصف الأول من القرن العشرين نتيجة لتلك الإصلاحات.

روابط خارجية

عنوان الفيديو	الرابط
علم الاجرام والعقاب	https://www.youtube.com/watch?v=OqSYs0laThU
اصلاح السجون	https://www.youtube.com/watch?v=T7qBsbkWtSs

المراجع

- علم الاجرام والعقاب الدكتور عبود السراج.

شكرا لكم